Distribution: Limited GC 27/L.9 19 January 2004
Original: English البند14 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة السابعة والعشرون

روما، 18–19 فبراير/شباط 2004

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	**مقدمة**	**1**
ثانيا –	**عرض عام للآلية العالمية: السياق والنهج**	**1**
	ألف – تطور ظروف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	1
	باء – الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية	2
	جيم – الخطوات التالية	3
	دال – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية	5
ثالثا –	**مجالات عمل الآلية العالمية: إقامة الشراكات وتعبئة الموارد**	**6**
	ألف – الاضطلاع بالمهام المطلوبة من الآلية العالمية	6
	باء – دعم إعداد برامج العمل وأطر الشراكات	7
	جيم – الأثر التكاثري للآلية العالمية	10
	دال – محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي	11
	هاء – استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية	12
رابعا –	**الاستنتاجات والتوصيات**	**13**
	ألف – الدروس المستفادة من مشاركة الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	13
الملاحق:		
الأول –	**أفريقيا**	**15**
الثاني –	**آسيا والمحيط الهادي**	**19**
الثالث –	**أمريكا اللاتينية والكاريبي**	**21**
الرابع –	**معلومات عن الجهات المانحة**	**24**

أولا – المقدمة

1 – اختير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أكتوبر/تشرين الأول 1997، عند انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ليكون الهيئة المضيفة للآلية العالمية التابعة للاتفاقية. وعهد إلى الآلية العالمية تحت إشراف مؤتمر الأطراف "بتشجيع الأعمال المؤدية إلى تعبئة موارد مالية كبيرة لأغراض، منها نقل التكنولوجيا، تمول بواسطة منح و/أو بشروط تيسيرية أو غيرها من الشروط لمصلحة الدول النامية المتضررة" (المادة 21). وقد بدأت الآلية العالمية عملياتها في سنة 1998، وقدمت تقارير للمجلس التنفيذي للصندوق سنويا منذ ديسمبر/كانون الأول 1998، وإلى مجلس المحافظين سنويا منذ فبراير/شباط 1999. ويقدم هذا التقرير السادس للمجلس التنفيذي نبذة وجيزة عن خلفية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاستراتيجية التنفيذية للآلية العالمية وتحالفاتها. كما يستعرض الدروس المستفادة وأنشطة الآلية العالمية لعام 2003، ويصف ما أنجز إلى الآن في مجال إقامة الشراكات وتعبئة الموارد.

ثانيا – عرض عام للآلية العالمية: السياق والنهج

ألف – تطور ظروف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

2 – يتطلب الأسلوب الذي تتبعه الاتفاقية في معالجة قضايا تدهور الأراضي نهجا تمويليا يقوم على تعدد المصادر والقنوات. والمطلوب من الآلية العالمية زيادة فعالية وكفاءة مصادر التمويل الحالية وتشجيع الإجراءات الرامية إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وقد عجزت تعبئة الموارد على أساس برامج العمل عن بلوغ التوقعات نتيجة لجملة أمور، منها: حدوث انخفاض عام في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد الماضي الذي، تفاقم بسبب تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛ وعدم كفاية تشجيع إدماج أهداف الاتفاقية في التيار العام للاستراتيجيات الحكومية، وعمليات التخطيط وإعداد الميزانيات، وفي استراتيجيات التعاون التقني لشركاء التنمية؛ وعدم كفاية اعتراف أطراف الاتفاقية بأن الاتفاقية معنية أساسا بالتنمية أكثر من كونها معنية بالبيئة. ولما كان دور الآلية العالمية هو العمل كوسيط بين العرض والطلب فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية، فقد أثرت هذه العوامل تأثيرا كبيرا على قدرة الآلية على أداء وظائفها، ولذا فقد وضعت استراتيجيات للاستجابة لهذه الحقائق.

3 – وقد جد خلال السنتين الأخيرتين عدد من التطورات الإيجابية من شأنها أن تسهل تعبئة الموارد للاتفاقية، وتشمل هذه التطورات القرار الذي اتخذه مرفق البيئة العالمي بفتح نافذة جديدة تعني بتدهور الأراضي وإزالة الأحراج؛ وإقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بتكامل دوري بين مرفق البيئة العالمي والآلية العالمية في توفير الموارد وتعبئتها؛ واعتراف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن زيادة استثمارات المساعدة الإنمائية الرسمية في الزراعة والتنمية الريفية أمر لازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويرتبط بذلك العامل الأخير الاعتراف بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي اتفاقية إنمائية أساسا ويمكن أن تسهم في بلوغ هدف الحد من الفقر، واعتماد توافق آراء مونتيري بشأن ضرورة تصحيح اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية الآخذ في التراجع.

4 – وتشمل التطورات المهمة الأخرى عمليتي تقييم الآلية العالمية اللتين أجريتا في عام 2003، والتي أجريت إحداهما بناء على طلب رئيس مؤتمر الأطراف الخامس وأجريت الأخرى بمبادرة من البنك الدولي. وقدم التقييمان اللذان توصلا إلى نتائج متشابهة في مؤتمر الأطراف السادس الذي عقد في هافانا، كوبا، من 25 أغسطس/آب إلى 5 سبتمبر/أيلول. ويبين التقييمان أن الآلية العالمية والاتفاقية تعملان في ظل مساعدة إنمائية رسمية تتسم بالركود وعدم الالتزام بالاتفاقية من جانب أطرافها من الدول المتقدمة النمو. كما خلص التقييمان إلى أن أنشطة الآلية العالمية ما برحت تركز أساسا على جانب الطلب، وتدعم الأطراف من البلدان النامية في صياغة برامج عمل وطنية وإدماجها في السياق العام لاستراتيجياتها الإنمائية. وأوصى التقييمان بأن تزيد الآلية العالمية من تركيزها على جانب العرض، وعلى الأنشطة التي تسفر بصورة مباشرة وبدرجة أكبر عن زيادة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

باء – الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية

5 – تعكس الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية، بصورتها المقدمة إلى مؤتمر الأطراف الرابع، الدور الرئيسي للآلية كوسيط بين العرض والطلب، وضرورة إتباع نهج متعدد القطاعات ومتعدد المصادر في تنفيذ الاتفاقية. وتتمثل التوجهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

- تشجيع الحكومات على الاعتراف بالاتفاقية باعتبارها اتفاقية إنمائية، وببرامج العمل الوطنية باعتبارها برامج يتعين أن تتجاوز النطاق الإيكولوجي وإدماجها في السياق العام لعمليات التخطيط والميزنة، التي تشمل، فيما تشمل، خطط التنمية الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية (مثل تلك المتصلة بالزراعة، والحراجة، والتنمية الريفية)، ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر؛
- تشجيع أطراف الاتفاقية من البلدان المتقدمة على الاعتراف بالاتفاقية بطريقة مماثلة ومراعاتها في ما تضعه من استراتيجيات التعاون الإنمائي وفي المفاوضات مع شركاء التنمية؛
- إقامة الشراكات بين الأطراف من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس الاعتراف المتبادل بدور الاتفاقية والتعرف على أوجه الربط بين برامج العمل الوطنية والأطر التي يحددها شركاء التنمية للتعاون، ودورات البرمجة المتصلة بها؛
- استثمار الموارد التحفيزية للآلية العالمية (المساهمات الطوعية) لتشجيع العمليات المشار إليها أعلاه وتوليد أثر تكاثري في الاستثمارات؛
- الاستفادة من خدمات لجنة التيسير التابعة للآلية وغيرها من التحالفات الاستراتيجية لتعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية الأطراف، وتنسيق الجهود الرامية إلى الاستفادة من عمليات التعاضد المؤسسي؛
- إيجاد مصادر تمويل جديدة وإضافية مع التركيز على مرفق البيئة العالمي (الذي لم يكن له أصلا نافذة تعني بتدهور الأراضي وإزالة الإحراج)، مع إدراج مصادر جديدة أخرى (مثل، مقايضة الديون وتبادل الحقوق المتعلقة بالانبعاثات الكربونية).

6 – وقد حظيت استراتيجية الآلية العالمية بتأييد مؤتمر الأطراف السادس الذي طلب من الآلية أيضا، تمشيا مع توصيات تقريري التقييم، تشجيع جانب العرض في عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، وإقامة الشراكات

بهدف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وينبغي أن يتم ذلك دون إغفال للأنشطة المتعلقة بجانب الطلب، الذي يتعين تناوله بالتعاون المباشر مع أعضاء لجنة التيسير.

جيم – الخطوات التالية

7 – استجابة لتقريري التقييم وتوصيات مؤتمر الأطراف السادس، وضعت الآلية العالمية، بالتعاون مع لجنة التيسير التابعة لها، خطة أعمال للآلية العالمية للفترة 2004–2006. ولا تقتصر خطة الأعمال هذه على الأنشطة والأهداف التي يعمل مكتب الآلية على تحقيقها فحسب، ولكنها تشرك أعضاء لجنة التيسير سعيا إلى بلوغ الأهداف المحددة وللاضطلاع بمسؤوليات في التعاون مع الآلية العالمية. وينطوي ذلك على تعاون أوثق بين الآلية العالمية والصندوق والمنظمات الأخرى الأعضاء في لجنة التيسير. ورحب مؤتمر الأطراف بالجهود الجماعية لأعضاء لجنة التيسير في دعم إعداد خطة الأعمال وزيادة مشاركتهم في أنشطة الآلية العالمية.

8 – وتحدد خطة الأعمال عددا من الأنشطة والأعمال القابلة للإنجاز التي تركز عمل الآلية ولجنة التيسير التابعة لها في المستقبل على ثلاثة أهداف رئيسية:

- تعبئة موارد مالية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (مرحلة ما قبل الاستثمار)؛
- توسيع نطاق قاعدة التمويل لعملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- وضع نظام المعلومات الخاص بالآلية العالمية واستراتيجيتها في مجال المعارف والاتصالات.

9 – ومن التطورات الإيجابية الأخيرة الدعوة التي تلقتها الآلية العالمية للمشاركة بصفة مراقب في POVNET (شبكة الفقر) التابعة لمجموعة العمل المعنية بالزراعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية التي تعد حاليا وثيقة عن أكثر نهج السياسة مناسبة للحد من الفقر الريفي. إن الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بهذا الصدد هام لأنه قد غدا بالإمكان في الوقت الحاضر ربط التصحر/ تدهور الأراضي بصورة واضحة بالفقر الريفي، كذلك فإنه هام للتعريف بالاتفاقية وجعلها مفهومة أكثر بين صانعي السياسات في وكالات التعاون الإنمائي و/أو الوزارات المعنية في البلدان النامية. ومع مرور الوقت، فإن ذلك من شأنه أن ييسر المفاوضات على المستوى القطري لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

10 – ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاونا تاما بين الآلية العالمية وأعضاء لجنة التيسير التابعة لها وسائر الأطراف في الاتفاقية. وتشير خبرة الآلية العالمية إلى أن الالتزام التام من جانب جميع العناصر الفاعلة، وبخاصة شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف، ضروري للانتقال بالاتفاقية من التخطيط إلى العمل. وفي هذا الصدد، تمثل خطة الأعمال إجراء محددا اتخذ بالاتساق مع أحكام الإعلان المتعلق بالالتزامات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية (القرار 8/مؤتمر الأطراف الرابع)، الذي اعتمد في بون، ألمانيا، في عام 2000.

11 – وقد اتخذ الصندوق بالفعل خطوات عديدة استجابة لتوصيات تقريري التقييم. ومن أجل تقوية علاقاته بالآلية العالمية، ينشئ الصندوق فريقا للتوجيه ليكون مسؤولا عن جميع جوانب التعاون بين الصندوق والآلية العالمية. وإضافة إلى ذلك ستعقد الشعب ذات الصلة في الصندوق اجتماعات دورية مع موظفي الآلية العالمية لاستعراض المشاريع

والبرامج الجارية المتصلة بمهمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسيسعى الصندوق أيضا إلى أن يضمن، بالتعاون الوثيق مع الآلية العالمية، تنفيذ خطة الأعمال للآلية العالمية بصورة فعالة، وفق ما أتفق عليه مع لجنة التيسير.

12 – وحيث أن لجنة التيسير ستتحول إلى منتدى بدرجة أكبر من الخبراء والمستشارين وسوف تزداد مشاركة مؤسساتها الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية مقارنة بالماضي، فسوف تركز الآلية العالمية على عملها الأساسي في إقامة الشراكات وتعبئة الموارد تمشيا مع أهداف خطة الأعمال بصورتها المشار إليها أعلاه.

13 – ويدعم عدد مختار من وكالات التعاون الإنمائي صناديق المساهمات الطوعية للآلية العالمية، التي تستثمر في النهوض بعمليات تشجيع تعميم الاتفاقية وإقامة الشراكات. ويتعين توسيع نطاق هذه المجموعة من الوكالات، ومن المهم بنفس القدر، توسيع نطاق التفاعل مع هذه الوكالات على مستوى المقر ليشمل الشعب والدوائر المسؤولة عن الاستراتيجيات الوطنية، ووضع السياسات، والتخطيط الاستراتيجي الشامل. ولا يتطلب هذا بناء قاعدة أقوى لتخطيط وتنفيذ برامج العمل فحسب، ولكنه يتطلب أيضا توسيع نطاق الدعم طويل الأجل لصناديق المساهمات الطوعية للآلية العالمية وكفالة ذلك الدعم. كما تخطط الآلية العالمية لتعزيز قدرتها على إيجاد تفاعل مستدام مع وكالات التعاون الإنمائية الثنائية وإدامة ذلك التفاعل. وستعمل الآلية خلال السنوات القادمة على تكثيف الحوار الجاري مع أفرقة العمل ذات الصلة داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والمنتديات ذات الصلة بمجتمع التعاون الإنمائي على المستوى الثنائي.

14 – وتتمثل إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالآلية العالمية في تعبئة موارد جديدة وإضافية لوضع برامج العمل وتنفيذها. ويوصي القرار 9 الصادر عن مؤتمر الأطراف الثالث بأن تأخذ الآلية العالمية بعين الاعتبار المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة، من أجل التعرف على الفرص المحتملة لتوفير المساعدة المالية لتنفيذ الاتفاقية وإيجاد مصادر مبتكره لذلك التمويل.

15 – وفي هذا الصدد، تعاونت الآلية العالمية مع الأطراف القطرية والمنظمات شبه الإقليمية من أجل العمل مع وكالات مرفق البيئة العالمي للتعرف على المبادرات التي يحتمل أن توفر تمويلا للمرفق، واتصلت بالشركاء الإنمائيين للحصول على تمويل مشترك. وبعد اتخاذ قرار بتعيين الصندوق وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمي، مع تخويله مهمة خاصة فيما يتعلق بتدهور الأراضي، تعاونت الآلية العالمية مع الصندوق لوضع عناصر مرفق البيئة العالمي المتممة لمشاريع الصندوق. ومن أمثلة ذلك، صندوق تنمية المشاريع المقترح إنشاؤه كعنصر من عناصر مرفق البيئة العالمي في مشروع الصندوق في مقاطعتي نينغسيا وشانكسي في الصين. وهذا المشروع بدوره مهم لبرنامج العمل الوطني للصين، والذي يركز على المنطقة الغربية، كما أنه جزء من خطتها لتنمية تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، يقدم الصندوق والآلية العالمية الدعم للحكومة البرازيلية في وضع عنصر في مرفق البيئة العالمي مرتبط بمشروع التنمية المستدامة التابع للصندوق والمتعلق بمستوطنات الإصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة. كما قدمت الآلية العالمية الدعم التقني والمالي لمشروع كامل في الأرجنتين – مشروع الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة لمكافحة التصحر في باتاغونيا – في إطار البرنامج التشغيلي 15 المعني بالإدارة المستدامة للأراضي. وترد أمثلة أخرى للدعم الذي قدمته الآلية في المرفقات المتعلقة بالأقاليم.

16 – وبعد القرار الذي اتخذته جمعية مرفق البيئة العالمي بإدراج تدهور الأراضي كمجال جديد للتركيز في إطار المرفق، سوف تكثف الآلية العالمية جهودها لتوليد خط إمداد للمشاريع للبرنامج التشغيلي الجديد من خلال إجراءات الوكالات التي تضطلع بالتنفيذ والإنجاز، حسب الاقتضاء، وستعمل مع هذه الوكالات من أجل تعبئة التمويل المشترك اللازم. ويسلم مرفق البيئة العالمي تماما بدور الآلية العالمية في تعبئة تمويل مشترك لعناصر المشاريع التي يضطلع بها المرفق.

17 – وقد تابعت الآلية العالمية التطورات المتعلقة باحتجاز الكربون وبكيفية استفادة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالاتجار بحقوق الانبعاثات الكربونية. وتتيح المناقشات التي بدأت مؤخرا بين الآلية العالمية والصندوق والبنك الدولي فرصا جديدة لتعبئة موارد إضافية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من خلال الاتجار بحقوق الانبعاثات الكربونية وبخاصة فيما يتعلق بصندوق الكربون الحيوي الذي يرعاه البنك الدولي. ويتمشى هذا أيضا مع توصيات التقييم الخارجي الذي أجري بمبادرة من البنك الدولي، والذي يؤكد أهمية الاتجار بحقوق الانبعاثات الكربونية كمصدر محتمل لتمويل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

18 – وسوف تواصل الآلية الدولية حصر المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية وكيانات القطاع الخاص وأطر التعاون الإنمائي اللامركزية باعتبارها هيئات شريكة ومصادر محتملة لجمع الأموال لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والهدف من هذا الحصر هو التعرف على أوجه الارتباط بين الاستراتيجيات ومجالات التنسيق المهمة لهذه المنظمات ولاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بغرض تحديد الفرص التي تمكن هذه المنظمات من دعم الأنشطة والمشاريع المتصلة ببرامج العمل الوطنية في بلدان أعضاء وأقاليم فرعية مختارة. وسيجري تعميم نتائج هذا العمل على الصعيد العالمي من خلال نظام محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي.

19 – واستنادا إلى توصيات التقييم الخارجي وإلى الزيادة المرتقبة لمشاركة أعضاء لجنة التيسير في أعمال الآلية العالمية، سوف تكثف الآلية العالمية جهودها من أجل تعبئة موارد جديدة وإضافية، وإذا أمكن رصد الموارد المالية، فسوف تقوم الآلية العالمية بتعيين شخص واحد لهذا الغرض.

20 – وقد بدأت الآلية العالمية بالفعل أنشطة تتعلق بجانب العرض عن طريق إشراك القطاع الخاص في الصين، وكينيا، وجنوب أفريقيا، والعمل على تعبئة الموارد من خلال وسائل التعاون اللامركزي في إيطاليا وفرنسا. وتتعاون الآلية العالمية مع البنك الدولي في مجال تعبئة الموارد من خلال التمويل الكربوني كما تدرس الآلية حاليا إمكانات توسيع نطاق هذا العمل بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي.

دال – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية

21 – بلغت الميزانية الأساسية للآلية العالمية في 2003 نحو 1.8 مليون دولار أمريكي، على أساس الاشتراكات المقررة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف الخامس. وتودع إيرادات الميزانية الأساسية في الحساب الأول للآلية العالمية لتمويل النفقات الإدارية والتشغيلية المتصلة بالمهام العادية للموظفين الأساسيين. كما تلقت الآلية العالمية مساهمات طوعية من الوكالات متعددة الأطراف (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي) ومن مصادر ثنائية. وتوزع

الآلية العالمية هذه المساهمات الطوعية بين حسابيها الثاني والثالث، اللذين توفر من خلالهما التمويل التحفيزي المشار إليه آنفا، في سياق نهج خطة الأعمال وفي التعاون مع أعضاء لجنة التيسير.

22 – وتبلغ الميزانية الأساسية لفترة السنتين 2004–2005 التي اعتمدها مؤتمر الأطراف السادس 3.7 مليون دولار أمريكي. وبينما يمثل هذا المبلغ زيادة قدرها 5% تقريبا في الميزانية الأساسية لفترة السنتين 2002–2003 (3.5 مليون دولار أمريكي)، فإنه يخلق فجوة في الموارد تبلغ نحو 1.2 مليون دولار أمريكي سنويا مقارنة بالميزانية المطلوبة. وعلى ذلك، ولكي تفي الآلية العالمية بالمهمة المنوطة بها، فإن عليها أن تجمع مساهمات طوعية إضافية.

23 – ويبين المرفق الرابع، أن جملة المساهمات المقدمة للحسابين الثاني والثالث، بحسب المانحين، حتى سبتمبر/أيلول 2003 بلغت نحو 13.2 مليون دولار أمريكي. وبلغت الإيرادات الإجمالية منذ عام 1999، وحتى أبريل/نيسان 2003 (بحسب التبرعات المعلنة والاتفاقات الموقعة) نحو 6.4 مليون دولار أمريكي للحساب الثاني و6.8 مليون دولار أمريكي للحساب الثالث. وبلغت مساهمة الصندوق 38.4% من المبلغ الإجمالي للحسابين (8.6% من الحساب الثاني و66.5% من الحساب الثالث) ولحين إقفال السنة المالية 2003، ستصل نسبة الأموال التي أنفقت أو التزم بها في المصروفات الإدارية لمكتب الآلية العالمية إلى 13% من الحساب الثاني، وخصصت نسبة الـ 87% المتبقية لدعم تطوير وتنفيذ برامج العمل. وخصص جميع أموال الحساب الثالث لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، منها 49% لإقليم أفريقيا، و19% لآسيا، و23% لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما خصصت نسبة الـ 9% المتبقية للمبادرات العالمية، من قبيل تقديم الدعم لمشروع تقدير تدهور الأراضي في المناطق الجافة.

ثالثا – مجالات عمل الآلية العالمية: إقامة الشراكات وتعبئة الموارد

ألف – الاضطلاع بالمهام المطلوبة من الآلية العالمية

24 – المهام المترابطة الأربع للآلية العالمية، على النحو الذي طلبه مؤتمر الأطراف (القرار 24، مؤتمر الأطراف الأول) هي:

(i) جمع المعلومات ونشرها؛
(ii) تحليل الطلبات وإسداء المشورة بشأنها؛
(iii) تشجيع التعاون والتنسيق؛
(iv) تعبئة الموارد وتوجيهها.

25 – ونظرا للطابع الشامل للقضايا المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن التوفيق بين جانبي العرض والطلب في معادلة الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنطوي في أحيان كثيرة على أنشطة تندرج تحت أكثر من مهمة من المهام المذكورة أعلاه. وعلى ذلك، ولتفادي أساليب العرض التي تتسم بالتكرار أو الإسهاب في سرد كيفية أداء الآلية العالمية للمهام المذكورة أعلاه، سوف يتناول هذا الجزء المواضيع التالية:

(i) دعم إعداد برامج العمل وتشجيع الشراكات على المستويين القطري وشبه الإقليمي؛

(ii) الأثر التكاثري للآلية العالمية؛
(iii) محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي (نظام فيلد)؛
(iv) استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية.

باء – دعم إعداد برامج العمل وأطر الشراكات

26 – وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الآلية العالمية قد تلقت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نحو 100 طلب من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لدعم برامج العمل الوطنية وبرامج العمل شبه الإقليمية. وتقدم المرفقات المتعلقة بالأقاليم أمثلة محددة لإنجازات الآلية العالمية فيما يتعلق بدعم بعض هذه الطلبات. ويقدم الدعم من الآلية العالمية وفقا لاستراتيجياتها التشغيلية، على النحو المبين أعلاه، ومن ثم فهي تستند إلى ضرورة تفاعل الآلية العالمية مع كل من جانبي العرض والطلب للبلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتعين وضع برامج العمل والتعرف على احتياجات الاستثمار والفرص المتاحة أمامه كأساس للمفاوضات بشأن التمويل. وتبين الخبرة المكتسبة أنه لكي يكون العمل فعالا يتعين السير في عمليتين بالتوازي وإلى أقصى حد ممكن – إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرامج العمل في صميم أطر التخطيط لكل من الحكومات ووكالات التعاون الإنمائي – كأساس للتعرف على شركاء للتمويل. وفي هذا الصدد، ولدعم وضع برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية، استحدثت الآلية العالمية نهجا أكثر تنظيما لإقامة شراكات مالية. ولكفالة توفر الالتزام المالي لبرامج العمل على جانبي العرض والطلب كليهما، يلزم إشراك كل من: البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية، ليس فقط من خلال وزارات التنسيق المركزي ولكن أيضا من خلال الوزارات، والدوائر المعنية بالتخطيط والمالية؛ وشركاء التنفيذ، من خلال وكالات التعاون الإنمائي التابعة لها. وقد عملت الآلية على اتباع نهج مماثل وتعاونت مع العديد من الشركاء، بما في ذلك:

- لجنة التيسير التي تضم الأعضاء المؤسسين الثلاثة وهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وانضمت إليهم بعد ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة مرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛
- الوكالات الثنائية وأجهزتها التنسيقية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية؛
- المنظمات شبه الإقليمية التي لها مهام محددة و/أو اهتمام محدد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- المؤسسات البحثية والأكاديمية، وبخاصة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- المنظمات غير الحكومية.

27 – وتبرز الخبرة المكتسبة ضرورة تطوير وتقوية التعاون مع الشركاء. وقد وضعت لجنة التيسير في اجتماعها الذي عقد في أبريل/نيسان 2003، خطة أعمال للآلية العالمية، تمهد الطريق لنهج يحقق قدرا أكبر بكثير من التكامل مقارنة بالماضي من أجل تحقيق مهمة الآلية العالمية. ونتيجة للاجتماعات الثلاثة التي عقدت على هامش مؤتمر الأطراف السادس، تعمل الآلية العالمية في الوقت الراهن أيضا على استكشاف مبادرات للتعاون مع أعضاء لجنة التيسير على الصعيدين القطري وشبه الإقليمي. ويجري حاليا التعاون على نحو أوثق مع أمانة الاتفاقية، والتخطيط لعقد

دورة عمل في نهاية العام الحالي لوضع برنامج مشترك لعام 2004 استجابة لقرارات مؤتمر الأطراف السادس. وبالمثل، يتعين إقامة علاقات أوثق مع مجتمع وكالات التعاون الثنائي من أجل تعزيز دعمها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

28 – تشير خطة العمل البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بإسهاب إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والروابط بين التصحر/تدهور الأراضي والفقر مما يظهر الاعتراف الكامل بدور الاتفاقية في مكافحة الفقر. وتؤكد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبشدة على بناء القدرات والتنمية المؤسسية مبرزة الدور الذي تلعبه المؤسسات الأفريقية في تنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه. ومن هنا فإن نهج الآلية العالمية في العمل مع ومن خلال المنظمات الإقليمية في أفريقيا يتماشى تماما مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الأمر الذي يجب أن يوفر قاعدة قوية لتعزيز الدعم السياسي للاتفاقية في أفريقيا، وبالتالي لتيسير تنفيذها.

29 – وفيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به الآلية العالمية لتعزيز الشراكات على المستويين القطري وشبه الإقليمي، تساعد الآلية على إنشاء مرافق دعم على الصعيد شبه الإقليمي، للعمل مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجنوب الأفريقي؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في غرب أفريقيا. وفي آسيا الوسطى، تتعاون الآلية العالمية أيضا مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في إطار مبادرة تمول من خلال اتفاق لتقاسم التكاليف مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما تخطط الآلية لإقامة شراكة مماثلة في إقليم أمريكا الوسطى مع نظام التكامل لأمريكا الوسطى.

30 – وتتعاون الآلية العالمية مع المؤسسات البحثية – ولا سيما نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية – في سبيل تعزيز الإسهامات القائمة على أسس علمية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أسهمت الآلية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في صياغة برنامج رائد في مجال الزراعة والفقر ومكافحة التصحر بقيادة مجموعة من مؤسسات نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية – المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق شبه القاحلة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

31 – وتسلم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأهمية دور المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية) في تنفيذ الاتفاقية. وتعتمد مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، في نهاية المطاف، على الأسلوب الذي يتبعه المزارعون والمربيون وغيرهم ممن يستخدمون الموارد الطبيعية في إدارة أراضيهم. لذلك، ستظل المعارف التقليدية والتكنولوجيات الملائمة التي يتم تطويرها على مستوى القواعد الشعبية تؤدي دائما دورا مهما في مكافحة تدهور الأراضي. وتقوم الآلية العالمية، مسترشدة بالمهمة المنوطة بها، بدعم المجتمع المدني من خلال برنامج التبادل والتدريب المجتمعي التابع لها، والذي استحدث في إطار عمل مشترك بين الآلية العالمية والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف. ويعمل البرنامج من خلال مشاريع التبادل والتدريب المجتمعي المحدودة النطاق على تسهيل إسهام المجتمع المدني في خطط العمل الوطنية وشبه الإقليمية من خلال:

- تحديد المعارف التقنية والتكنولوجيات المحلية لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر؛
- تعميم الممارسات والتكنولوجيات التي أثبتت نجاحا كوسيلة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة للعوامل المحددة والفرص المتاحة في إدارة الموارد الطبيعية واستكشاف سبل بديلة لكسب العيش؛
- بناء قدرات الشركاء في المجتمع المدني في مجال تقديم الدعم التقني للمجتمعات المحلية التي تواجه تدهور الأراضي والفقر.

32 – وقد بدأت الآلية العالمية برنامج التبادل والتدريب المجتمعي في عام 2000، واعتمدت حتى الآن 16 مشروعا من مشاريع التبادل والتدريب المجتمعي، ومازالت هناك ثلاثة مشاريع جديدة قيد الاستكمال تبلغ قيمتها الإجمالية 436 478 دولارا أمريكيا. وقد أدت هذه المشاريع إلى توليد تمويل مشترك من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومن المنظمات غير الحكومية المشاركة. وقد خلصت عمليات التقييم المستقلة إلى أن منح برنامج التبادل والتدريب المجتمعي أدت دورا حاسما في تعزيز أنشطة المنظمات غير الحكومية في المناطق الجافة، وساعدت المنظمات غير الحكومية في تعبئة موارد إضافية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وخلال مؤتمر الأطراف السادس، نظمت الآلية العالمية، بالاشتراك مع الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي لقاء على هامش الاجتماع لعرض النتائج التي حققها البرنامج. وخلال اللقاء، الذي حضره أكثر من 100 مشارك، أكد ممثلو المجتمع المدني وشركاء التنمية مجددا اهتمامهم الشديد ببرنامج التبادل والتدريب المجتمعي، الذي ينظر إليه كإطار لإشراك المجتمعات المحلية بصورة منهجية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

33 – ويبحث أعضاء لجنة التيسير حاليا إمكانية تولى برنامج المنح الصغيرة المسؤولية عن الجوانب التشغيلية الخاصة به بينما تركز الآلية العالمية على تعبئة الموارد. والفرصة سانحة لذلك الآن بصفة خاصة بعد أن أصبح تدهور الأراضي أحد المجالات التي يركز عليها مرفق البيئة العالمي. ومن ثم ينبغي أن تتحقق فوائد كثيرة لمجتمع المنظمات غير الحكومية من خلال تعاون رسمي مع الآلية العالمية وبرنامج المنح الصغيرة. وستبحث الآلية العالمية إمكانية إقامة شراكة مماثلة مع المنظمات الأخرى التي توجد لديها برامج لدعم المنظمات غير الحكومية. وكان الشريك الأول في برنامج التبادل والتدريب المجتمعي هو البنك الدولي، الذي تولى وضع البرنامج كجزء من الدعم الذي يقدمه للمنظمات غير الحكومية.

34 – واستجابة لتوصية صادرة عن مؤتمر الأطراف الثالث، نظمت الآلية العالمية، بالتعاون مع الأمانة، حلقات عمل إقليمية وشبه إقليمية في مجال نهج تعبئة الموارد. وقد نظمت أربع من هذه الحلقات في أفريقيا (حلقتان لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وحلقة لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وأخرى لشمال أفريقيا)، بدعم كبير من مركز تنمية المناطق الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإضافة إلى ذلك، نظمت حلقة عمل لآسيا وأخرى لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان لحلقات العمل التي عقدت دور محوري في إيجاد فهم مشترك لنهج تشجيع تعميم الاتفاقية، ولإقامة الشراكات، بإدماج قضايا التصحر/تدهور الأراضي في عمليات التخطيط والميزنة الحكومية، وفي الأطر التعاونية للشركاء في التنمية. كما مهدت هذه العملية الطريق أمام (i) وضع أطر إقامة الشراكات من أجل مكافحة تدهور الأراضي والفقر، وتعبئة الموارد لدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية؛ (ii) وإنشاء مرافق دعم شبه إقليمية؛ (iii) وإقامة

تعاون منظم مع المنظمات شبه الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الجنوب الأفريقي بصفة خاصة، بدأت عملية صياغة مشاريع لإدارة الأنهار العابرة للحدود في إطار برنامج العمل شبه الإقليمي كجزء من عملية المتابعة المباشرة لحلقات العمل هذه. ويجري وضع مشاريع مماثلة في شرق أفريقيا.

جيم – الأثر التكاثري للآلية العالمية

35 – يشير تعبير الأثر التكاثري إلى الطابع التحفيزي لاستثمارات الآلية العالمية في مجال تعبئة الموارد. وتستثمر الآلية العالمية مواردها الذاتية بصفة خاصة في سبيل النهوض بعمليتي تشجيع تعميم الاتفاقية في عمليات البرمجة، وإقامة الشراكات. وتسفر هذه الاستثمارات عن اتفاقات تمويل بين المانحين والمستفيدين من الحكومات والمنظمات، فيترتب على ذلك أثر تضاعفي كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل. ولا يشير تعبير الأثر التكاثري إلى ضخ الموارد التحفيزية للآلية العالمية بغرض جلب استثمارات ضخمة يمكن قياس قيمتها فحسب، بل يشير أيضا إلى أثر تكاثري نوعي، لا يمكن قياس قيمته ولكنه لا يقل أهمية عن الأثر الكمي. وقد أسهم الدعم المقدم من الآلية العالمية في بعض البلدان في:

- تعزيز الوعي، والتعبئة والتنسيق بين أصحاب الشأن المتعددين؛
- زيادة الاتساق في نهج معالجة القضايا المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- جعل برامج العمل الوطنية أوضح للعيان، وربطها بالأطر المناسبة وفرص التمويل ذات الصلة؛
- الاعتراف بالآلية العالمية ودورها الحاسم في مجال بناء الشراكات وتعبئة الموارد.

36 – ومن الصعب فصل الأثر الفردي للعوامل التي تؤثر على البيئة المعقدة التي يقوم فيها صانعو السياسات على الصعيد القطري بدراسة خيارات الاستثمار. ويستفاد من الخبرة المكتسبة من العمل في مجالات التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية أن القرارات الدولية لتخصيص موارد لبرامج العمل الوطنية لا تنطوي بالضرورة على ضمان بنجاح تنفيذ هذه البرامج. على أن الأثر التكاثري بات مفهوما متزايد الفائدة للآلية العالمية في قياس تأثيرها على تعبئة الموارد. وبديهي أن تأثير استثمارات الآلية العالمية سوف يختلف من حالة إلى أخرى، بحسب الفرص المتاحة للاستفادة من الشراكات الاستراتيجية.

37 – وقد بدأت عمليتا تشجيع تعميم الاتفاقية وإقامة الشراكات في تحقيق نتائج كبيرة، مع قيام الحكومات والمانحين بتوظيف استثمارات في برامج العمل الوطنية. ففي تونس، ونتيجة لاستثمارات الآلية العالمية، تجرى حاليا مفاوضات لتدبير 24 مليون دولار أمريكي مع المانحين الثنائيين، مثل حكومات فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة مرفق البيئة العالمي. ويرد مثال آخر في تعاون الآلية العالمية/منظمة الأغذية والزراعة مع حكومتي الجمهورية الدومينيكية وهايتي لمعالجة مشاكل تدهور الأراضي في المنطقة الحدودية. وقد وافقت منظمة البلدان الأمريكية، في اجتماع حضره البلدان والمانحون في مايو/أيار من هذه السنة على تخصيص مبلغ 000 540 دولار أمريكي لهذا الغرض، كما وافقت الوكالة الكندية للتنمية الدولية على تخصيص مبلغ 000 60 دولار أمريكي للغرض نفسه. ويرد هذان المثالان وأمثلة أخرى للأثر التكاثري لأنشطة الآلية العالمية بمزيد من التفصيل في المرفقات المتعلقة بالأقاليم الواردة في نهاية هذا التقرير.

دال – محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي

38 – للاضطلاع بمهمة "جمع المعلومات ونشرها" وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبخاصة أحكام القرارين 24 و25 لمؤتمر الأطراف الأول والقرار 9 لمؤتمر الأطراف الثالث، أنشأت الآلية العالمية محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي (FIELD)، وهو مجموعة قوائم حصر لموارد مالية، واحتياجات مالية وتدفقات استثمارية متصلة بمكافحة التصحر. وهذه القوائم. متاحة على الإنترنت (http://www.field.gm-unccd.org) وعلى أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط.

39 – وتحتوي الطبعة الرابعة المستكملة لمحرك المعلومات المالية، التي صدرت في أغسطس/آب 2003 لخدمة مؤتمر الأطراف السادس سجل على أكثر من 000 6 سجل من سجلات الإحالة المرجعية، تضم 800 1 من الوثائق والتقارير والمنشورات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وآلاف من وصلات الربط بالمواقع الخارجية على الإنترنت ومصادر المعلومات.. وتغطي هذه المعلومات ستة أقاليم قارية، و187 بلدا وأكثر من 800 منظمة.

40 – وتقوم الآلية العالمية، من خلال محرك المعلومات المالية، بإنتاج تحليلات مالية وتوليد معارف ذات قيمة محددة تفيد عملية تعبئة الموارد لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتؤدي هذه التحليلات دورا محوريا في التوفيق بين العرض والطلب لتمويل تنفيذ الاتفاقية، كما تخدم دور الوسيط والعمل الاستشاري اللذين تقوم بهما الآلية العالمية على كل من المستوى القطري ومستوى صنع السياسات (مثل الاجتماعات التي تعقد مع أعضاء لجنة التيسير، ووكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

41 – واستنادا إلى المعلومات التي جمعت حتى الآن عن طريق محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي، أجرت الآلية العالمية، في عام 2003، أول دراسة شاملة عن الموارد التي استثمرت على الصعيد العالمي في الأنشطة المتصلة بمكافحة التصحر بين عامي 1996 و2001. ووجدت الدراسة أن أنشطة المعونة ذات الصلة تلقت نحو 4.6 مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط. ومن هذا المبلغ، مولت الجهات المانحة المتعددة الأطراف 3.3 مليار دولار أمريكي (72%من المبلغ الإجمالي)، ومول المانحون الثنائيون مليار دولار أمريكي (22%)، وتبين من المعلومات المتاحة أن نسبة ضئيلة فقط من المعونة ذات الصلة وردت من المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص.

42 – وفيما يتعلق بإسهام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كشف تحليل أولي أجري لحافظة مشروع الصندوق أن الصندوق استثمر 115 مليون دولار أمريكي سنويا في المتوسط فيما بين عامي 1996 و2002 في 90 مشروعا يضم كل منها عنصرا واحدا على الأقل متصلا بمكافحة التصحر في المناطق الجافة المتضررة. ومثلت هذه المشاريع استثمارات زاد مجموعها عن 2 مليار دولار أمريكي، شاملة التمويل المشترك.

43 – ومع أنه يلزم التحقق من نتائج الدراسة المشار إليها أعلاه من خلال استعراض أكثر تعمقا لحوافظ المشاريع لجميع المنظمات المعنية، فهي توفر خط أساس يمكن استخدامه لقياس الاتجاهات المستقبلية للاستثمار في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، تمثل أحد التحديات الكبيرة التي واجهتها الآلية العالمية في أن المعلومات ذات الصلة تكون في أحيان كثيرة غير متجانسة أو غير كاملة أو من المتعذر التحقق منها. إذ أن ما يقرب من ثلث

المشاريع ذات الصلة الواردة في التقارير الوطنية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف أو في المنشورات الرسمية للوكالات الإنمائية لا تقدم البيانات المالية الأساسية. ويتعلق تحد آخر باستخدام نماذج وتعريفات وتصنيفات متباينة لأغراض إحصائية متماثلة. ولتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين إحصاءات المعونة المخصصة للاتفاقية الناتجة عن قاعدة بيانات محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي، وتلك الناتجة عن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، شاركت الآلية العالمية في يونيو/حزيران 2003 في أعمال فرقة العمل المعنية بالإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وتمثلت إحدى النتائج التي تمخضت عنها هذه الأعمال في القيام بمبادرة مشتركة بين الآلية العالمية ولجنة المساعدة الإنمائية بهدف تحسين تنسيق عملية إعداد التقارير وتوسيع مجال التعاون بين الجهات المسؤولة عن التنسيق في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمراسلين الإحصائيين التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

44 – وقد سلم مؤتمر الأطراف السادس بضرورة مواصلة العمل الجاري فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها أعلاه وطلب من الآلية العالمية أن تستمر في جمع ونشر المعلومات عن فرص التمويل وطرائق الوصول إلى هذه الأموال وعن قصص النجاح والمعلومات المتصلة بأفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد بهدف تعزيز التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع تبادل الخبرات بين البلدان الأطراف المتضررة (القرار 1، مؤتمر الأطراف السادس).

45 – ثمة نتيجـــة مهمة أخرى لمؤتمر الأطراف السادس هي الموافقـــة على خطة أعمال لجنة التيسير للفترة 2003– 2006. وكما هو موضح في الفرع جيم من الجزء الثاني، فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطة الأعمال هو وضع نظام المعلومات واستراتيجية المعارف والاتصالات للآلية العالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ألزم كل من أعضاء لجنة التيسير والآلية العالمية أنفسهم، في جملة أمور، بتحقيق التكامل بطريقة منهجية بين محرك المعلومات المالية وقواعد البيانات الأخرى التابعة لأعضاء لجنة التيسير (مثل بوابة التنمية)، وبتطوير القدرة التحليلية، والروابط التشغيلية والموارد المشتركة للاتصالات بغرض تعبئة الموارد.

46 – وفي هذا الصدد، سوف يستخدم محرك المعلومات المالية لتيسير الوصول إلى البيانات ذات الصلة، وتبادلها ونقلها. وسيساعد محرك المعلومات المالية أيضا في زيادة الوعي بالموارد اللازمة والموارد المتاحة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسوف يستفاد من محرك المعلومات المالية أيضا كأداة لرصد الموارد التي يتم استثمارها فعلا في الاتفاقية ولتشجيع الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة.

هاء – استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية

47 – أظهرت الخبرة المكتسبة أن الدوائر والوزارات المسؤولة عن وضع الخطط وتخصيص الموارد المالية الشحيحة (الموارد المحلية وموارد التعاون الإنمائي على السواء) تكون في أحيان كثيرة راغبة عن الاستثمار في إدارة الأراضي في المناطق الجافة لوجود تصور لديها بانخفاض عائدات ذلك الاستثمار. ولمواجهة هذه المشكلة، تعمل الآلية العالمية مع شركائها لتوليد معلومات تدلل على الجدوى الاقتصادية – الاجتماعية للاستثمار في تنمية الأراضي في المناطق

الجافة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع نهج مشترك بين الوكالات ذي أربع شعب، تشمل: (i) جمع قصص النجاح؛ (ii) تقدير تكلفة تدهور الأراضي وعائدات ما يوظف فيها من استثمارات؛ (iii) تشجيع الشراكات المتحورة حول مشاريع تقييم تدهور الأراضي الجافة؛ (iv) استعراض الخبرات ذات الصلة بهدف وضع خطوط توجيهية تشغيلية عن حوافز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

48 – وقد بدأت بالفعل جهود متضافرة لتحقيق هذه الغاية بالتعاون مع البنك الدولي، وتبين النتائج الأولية أن تكلفة تدهور الأراضي تتراوح عادة بين 3 و5% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي للبلدان النامية، أو بين 1 و3% من الناتج المحلي الإجمالي الشامل، في حين أن الاستثمارات اللازمة لعلاج تدهور الأراضي تكون عادة أقل من ذلك. ويبين هذا أن زيادة الاستثمارات المخصصة لمكافحة تدهور الأراضي هي استثمارات معقولة من الناحية الاقتصادية. ويمكن الحصول على أمثلة كثيرة تبين ما ينبغي عمله لعكس اتجاه تدهور الأراضي، وتخطط الآلية العالمية حاليا لتوسيع نطاق هذا العمل لصياغة خطاب اقتصادي قوي يعزز العمل لصالح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وستكون المجموعات المستهدفة الرئيسية هي وزراء المالية في البلدان النامية والموظفون المسؤولون عن الاستراتيجيات ذات الصلة وتخصيص الموارد في وكالات التعاون الإنمائي.

49 – وستشفع الرسائل الناجمة عن ذلك مترافقة بالمعلومات عن دور الآلية العالمية وشركائها في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وما تحقق من إنجازات حتى الآن. وفيما يتعلق بوضع خطة الأعمال للآلية العالمية، تم الاتفاق على أن يضطلع أعضاء لجنة التيسير القائمون بالمسؤولية الرئيسية عن إجراء الدراسات اللازمة، بالتعاون مع الآلية العالمية، ليسهموا مع أعضاء لجنة التيسير الآخرين في مناقشات تستهدف التوصل إلى أسلوب لكيفية دفع عملية الدراسة قدما، وعلاوة على ذلك، سيقوم هؤلاء الأعضاء بإدراج معلومات عن تدهور الأراضي فيما يتم بينهم من مراسلات.

50 – وبطبيعة الحال، ستدرج الآلية العالمية معلومات عن الجوانب الاقتصادية لتدهور الأراضي في المراسلات الخاصة بها تيسيرا لإقامة الشراكات وتعبئة الموارد. وستعمل الآلية العالمية أيضا بصورة مباشرة مع الصندوق والمنظمات الأخرى الأعضاء في لجنة التيسير لنشر هذه المعلومات.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الدروس المستفادة من مشاركة الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

51 – ولدت صياغة برامج العمل (الوطنية وشبه الإقليمية) عمليات تشاركية طويلة ومجهدة في الكثير من البلدان والأقاليم الفرعية. ومع ذلك، فإن الدعم المالي المقدم لهذه العمليات قصر في أحيان كثيرة عما كان متوقعا أصلا. وتعزى الأسباب الرئيسية للمصاعب على جانبي العرض والطلب كليهما، وربط برامج العمل الوطنية بالأطر الاستراتيجية الوطنية (مثل وثائق استراتيجيات الحد من الفقر) وفي إظهار أولويات برامج العمل الوطنية بشكل صريح في دورات البرمجة لشركاء التنمية المعينين. وتعكس هذه المصاعب في تشجيع تعميم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أو إخراجها من إطارها الايكولوجي المحدود، والتحديات التي تواجهها كل من البلدان المتقدمة والنامية الأطراف والوكالات متعددة الأطراف.

52 – وفي مختلف بلدان أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، استخدمت الآلية العالمية مواردها التحفيزية لبناء شراكات لصالح العمليات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وحققت نتائج مشجعة. ويمكن تلخيص بعض النتائج المؤقتة الايجابية لتدخلات الآلية العالمية، كما تجلت في مداولات الدورة الأولى للجنة استعراض الاتفاقية في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، على النحو التالي:

- تحسين ظهور برامج العمل الوطنية وروابطها مع الأطر ذات الصلة، بما في ذلك الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، وفرص التمويل المرتبطة بها؛
- الاعتراف بالآلية العالمية كعنصر فاعل رئيسي في بناء الشراكات وتعبئة الموارد، إلى جانب الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف؛
- التزايد المستمر في الطلب، من جانب البلدان النامية الأطراف، على مختلف الخدمات التي تقدمها الآلية العالمية، خارج نطاق ما يمكن استيعابه في نطاق الموارد المحدودة المتاحة للآلية العالمية في إطار الميزانية الأساسية والمساهمات الطوعية؛
- اعتراف البلدان المتقدمة الأطراف بأهمية أنشطة الآلية العالمية، الذي تجلى في البيانات الصادرة عن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة استعراض الاتفاقية.

53 – كما أسفر النهج الذي تسلكه الآلية العالمية في تعبئة الموارد لتنفيذ برامج العمل المتعلقة بالاتفاقية عن توليد اعتراف ودعم على نطاق واسع في مؤتمر الأطراف السادس. فقد أعرب مجتمع المانحين عن تقديره للعمل الذي تقوم به الآلية العالمية، وفعلت معظم البلدان النامية الأطراف الشيء نفسه. وفي القرارات التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف السادس، عهد إلى الآلية العالمية بأنشطة ومسؤوليات جديدة متعددة تتعلق بتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك تعميم الاتفاقية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية الأطراف المتضررة.

54 – وتمكن بعض التطورات الجديدة الآلية العالمية من زيادة تحديد أولويات أنشطتها عن طريق تحسين تركيزها على مهمتها الأساسية مع المحافظة على المرونة اللازمة في استراتيجياتها التشغيلية. وتشمل هذه التطورات ما يلي:

- زيادة مشاركة أعضاء لجنة التيسير، على النحو الذي تقرر في الدورة العاشرة للجنة برئاسة البنك الدولي (أبريل/نيسان 2003)، واجتماعات لجنة التيسير الثلاثة التي عقدت على هامش مؤتمر الأطراف السادس؛

- الترتيب الخاص بأن يوفر مرفق البيئة العالمي، في إطار النافذة الجديدة بشأن تدهور الأراضي، في جملة أمور أخرى، الدعم اللازم لأنشطة بناء القدرات فيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وينبغي أن يسفر ذلك عن تقليل الضغط على الموارد التحفيزية للآلية العالمية، والتي يمكن استخدامها بصورة متزايدة لإقامة شراكات مالية جديدة أو لتعزيز برامج التنسيق، القائمة، التي يمكن خلالها بالتالي تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك التمويل المشترك الذي يتم الحصول عليه من مرفق البيئة العالمي؛

- تجديد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزامها بتعزيز تعاونها مع الآلية العالمية على المستوى القطري ومستوى المقر.

الملحق الأول

أفريقيا

شمال أفريقيا

1 – دعمت الآلية العالمية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية في الجزائر، والمغرب، وتونس وخطة شبه إقليمية في الاتحاد المغاربي. وقدمت دعما ماليا تحفيزيا يبلغ نحو 590 000 دولار أمريكي استجابة للطلبات المقدمة لها. وقد اضطلعت الآلية العالمية بتقديم الدعم والأنشطة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين، مثل منظمات المجتمعات المحلية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومركز تنمية الأراضي الجافة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

2 – وفي تونس، تمثل أحد الإنجازات الرئيسية في تعميم برنامج العمل الوطني في الخطة الاقتصادية–الاجتماعية الخمسية العاشرة، وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقوم الحكومة التونسية، بدعم من الآلية العالمية، بوضع مشاريع تحظى بالأولوية مستمدة من برنامج العمل الوطني بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 33.67 مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، خصصت الحكومة 18.60 مليون دولار أمريكي من الموارد المحلية. وعلاوة على ذلك، ساعد الدعم المقدم من الآلية العالمية في زيادة المبلغ الذي جمع لأنشطة الاتفاقية وإدارة الموارد الطبيعية في الخطة الاقتصادية الاجتماعية العاشرة بمقدار 400 مليون دولار أمريكي (23%) مقارنة بالخطة التاسعة. وبلغت قيمة الاستثمارات التحفيزية للآلية العالمية 80 000 دولار أمريكي. واستجابة لعملية بناء الشراكات التي تقوم الآلية العالمية بتيسيرها، تفاوض المانحون (بما فيهم فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة مرفق البيئة العالمي) بشأن استثمارات تبلغ قيمتها نحو 24 مليون دولار أمريكي في برنامج العمل الوطني. وستواصل الآلية العالمية العمل مع هؤلاء الشركاء وغيرهم من أجل تعبئة موارد إضافية وصولا إلى مبلغ مماثل للمبلغ الذي خصصته الحكومة التونسية في ميزانيتها.

3 – ويمكن أيضا التعبير عن الدعم الذي قدمته الآلية العالمية إلى تونس بصورة نوعية: فتدهور الأراضي الآن أولوية وطنية وكان قبل ذلك أحد الاعتبارات القطاعية المحدودة؛ وكما تم الاعتراف بضرورة إيجاد نهج متعدد التخصصات ومتكامل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ كذلك تلقى القيمة المضافة لبرنامج العمل الوطني قبولا واسعا في الكثير من الدوائر الحكومية؛ ويكفل إدماج برنامج العمل الوطني في الخطة الاقتصادية الاجتماعية العاشر تدبير تمويل وطني بغض النظر عن أي إعادة تنظيم للهياكل؛ ويجري إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركية، كما يجري تعزيز تبادل المعلومات والآليات التشاورية بين المانحين.

4 – وفي المغرب، أسهم الدعم المالي والتقني الذي قدمته الآلية العالمية في التحقق من برنامج العمل الوطني في عام 2000. وبعد جهود مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصبحت قضايا التصحر من بين أولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعقد في عام 2003 منتدى وطني عن بناء الشراكات وتعبئة الموارد مع الشركاء الوطنيين

الملحق الأول

والدوليين للتوفيق بين المشاريع ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني في المغرب والأطر السياساتية والبرامجية للمانحين.

5 – وفي الجزائر، يسر الدعم الذي قدمته الآلية العالمية لوضع برنامج العمل الوطني، إنجاز دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعن عمليات التآزر المحتملة بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وبلغت الدراسة الأخيرة ذروتها في عام 2003 بعقد حلقة عمل عن العمليات التآزرية بين اتفاقيات ريو. وحضر حلقة العمل مسؤولو اتصال في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من تونس والجماهيرية العربية الليبية، ومالي، والمغرب، وموريتانيا والنيجر.

6 – وساعدت الآلية العالمية بالإسهام بمبلغ 000 10 دولار أمريكي وتعبئة 000 50 دولار أمريكي من الوكالة الألمانية للتعاون التقني في إعداد مشروع مشترك بين الآلية العالمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومرصد الصحراء الكبرى والساحل عن استخدام الاستشعار من بعد لرصد الموارد المائية وإدارتها، ومن ثم ساعد في تشجيع إيجاد فرص جديدة لنقل التكنولوجيا.

7 – وفي إطار دعم الآلية العالمية لمبادرة الأراضي والمياه الأفريقية، يجري حاليا إعداد عنصر فرعي في البرنامج المشترك بين الآلية العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المجتمعات المحلية في تونس، والجزائر، والمغرب على إدارة الموارد من الأراضي والمياه بصورة أكثر فعالية. وسيوجه البنك الدولي مبلغ 000 750 دولار أمريكي من خلال الآلية العالمية لمساعدة مرصد الصحراء الكبرى والساحل على وضع إطار المشروع وتنسيقه مع برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل شبه الإقليمي للاتحاد المغاربي.

غرب ووسط أفريقيا

8 – في غرب ووسط أفريقيا، تركز الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية أساسا على غرب أفريقيا، استجابة للطلبات المقدمة من البلدان الأطراف. وتدعم الآلية العالمية برامج العمل الوطنية في سبعة بلدان في الإقليم (بوركينا فاصو، وتشاد، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، وغامبيا والنيجر)، ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة مقارنة بالعدد المتعلق بمؤتمر الأطراف الخامس. وقد خصص ما مجموعه 1.8 مليون دولار أمريكي للبلدان من أجل دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية.

9 – وفي وسط أفريقيا، بدأ الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية في أوائل 2003 بناء على طلبات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وقد نظمت حلقة عمل بالتعاون مع أمانة الاتفاقية في أواخر يونيو/حزيران 2003 لتوفير الدعم التقني للحكومات والمنظمات شبه الإقليمية في صياغة برامج العمل الوطنية/شبه الإقليمية لتيسير استكمالها بحلول عام 2005 عملا بالطلب الوارد في قرارات مؤتمر الأطراف الخامس.

10 – وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلبات محددة، تدعم الآلية العالمية صياغة برنامج العمل الوطني في جمهورية الكونغو الديموقراطية، كما تساعد في إعداد إطار قطري للشراكة لتعبئة الموارد في تشاد.

الملحق الأول

11 – وعلى المستوى شبه الإقليمي، خصصت الآلية العالمية 000 213 دولار أمريكي لعقد حلقة عمل شبه إقليمية في السنغال في عام 2002 عن نهج بناء الشراكات وتعبئة الموارد، نظمتها بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وحكومة السنغال. وتمثل الناتج الرئيسي لحلقة العمل في اتفاقية لإنشاء مرفق تمويل شبه إقليمي لمساعدة البلدان والمنظمات غير الحكومية في تخطيط وتنفيذ برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية وقد خصصت الآلية العالمية 000 350 دولار أمريكي لإنشاء المرفق.

12 – وفي غرب أفريقيا، يمكن رؤية الأثر التكاثري لأنشطة الآلية العالمية في إطار برامج العمل شبه الإقليمية. فقد أسفرت منحة تيسير بمبلغ 000 100 دولار أمريكي مقدمة من الآلية العالمية، مشفوعة بمساعدات تقنية ومالية أخرى من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، عن الموافقة على منحة تخطيط من مرفق البيئة العالمي بمبلغ 000 350 دولار أمريكي لبرنامج العمل الاستراتيجي للإدارة المتكاملة لمنطقة مرتفعات فوتا دجالون. ويؤمل أن يؤدي هذا البرنامج إلى الحصول على منحة من مرفق البيئة العالمي بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي. وبالمثل، قدمت منحة تخطيط بمبلغ 000 350 دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمي إلى مبادرة النيجر/نيجيريا بشأن الإدارة المنسقة للموارد الطبيعية في المناطق الحدودية أعقبها تقديم طلب إلى مرفق البيئة العالمي لتمويل مشروع قيمته 12 مليون دولار أمريكي. وعينت الآلية العالمية كجهة ميسرة لتعبئة الموارد في هذه الأنشطة التخطيطية، التي ستسفر عن: (i) إطار استراتيجي شامل يتضمن اتفاقات شراكة وبرامج استثمار في مرتفعات فوتا دجالون تزيد قيمتها عن 75 مليون دولار أمريكي؛ (ii) وحافظة استثمار تزيد قيمتها عن 400 مليون دولار أمريكي لمبادرة النيجر/نيجريا، تشمل برامج ومشاريع يدعمها الشركاء الثنائيون/المتعددو الأطراف والقطاع الخاص.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

13 – في أفريقيا الشرقية والجنوبية، أسهمت الآلية العالمية بمبلغ 000 350 دولار أمريكي في مرفق الدعم شبه الإقليمي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. استقطبت هذه المنحة تمويلا إضافيا تزيد قيمته عن 000 600 دولار أمريكي من الشركاء الآخرين، بما فيهم البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون التقني. ومعظم هذه الأموال مخصصة للاستثمار في المبادرة الأفريقية للأراضي والمياه (أنظر الفقر 7). كما يتوقع أن ينتج مرفق الدعم شبه الإقليمي التابع للسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مدعوما أيضا بمنحة من الآلية الدولية بمبلغ 000 350 دولار أمريكي، ذخيرة مماثلة لمشاريع استثمارية لإدارة النظم الإيكولوجية في المناطق الحدودية.

14 – وتنظم الآلية العالمية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مشاورات للمانحين لخمسة من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (إثيوبيا، وأوغندا، وجنوب أفريقيا وزامبيا، وكينيا). وتستهدف هذه المشاورات تعبئة موارد من شركاء التنمية والقطاع الخاص لبرامج ومشاريع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقدمت الآلية العالمية ما يقرب من 000 300 دولار أمريكي لهذه العملية، التي يتوقع لها أن تسفر عن تشجيع تعميم برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية وتعبئة أموال من المانحين الثنائيين في البلدان المعنية. وتسعى الآلية العالمية للتعاون مع مؤسستين تابعتين للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية – المعهد

الملحق الأول

الدولي لبحوث الثروة الحيوانية والمعهد الدولي لإدارة المياه – من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني في إثيوبيا. وقد أسفر ذلك عن اقتراحين للاستثمار تزيد قيمتهما عن 3 ملايين دولار أمريكي لحوض بحيرة تانا في إثيوبيا. ويتوقع أن يقدم برنامج الأغذية والمياه والبيئة التابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية تمويلا تبلغ قيمته نحو 2 مليون دولار أمريكي. وتستكشف الآلية العالمية إمكانية ربط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرامج العمل شبه الإقليمية والوطنية بمبادرة حوض النيل لتوسيع نطاق الاستثمارات المخصصة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الإقليم الفرعي. واستجابة للقرار 5 الصادر عن مؤتمر الأطراف الثالث، تعمل الآلية العالمية مع جنوب أفريقيا وكينيا لوضع استراتيجيات لتعبئة الموارد من القطاع الخاص. ويجري حاليا تقديم مبلغ إجمالي للدعم الإنمائي قدره 20 مليون دولار أمريكي سنويا من القطاع الخاص إلى المجتمعات المحلية في كينيا. وتستهدف الآلية العالمية تخصيص 5% من هذا المبلغ (نحو مليون دولار أمريكي) سنويا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وستعد الآلية العالمية حسابات مماثلة لجنوب أفريقيا.

15 – ودعمت الآلية العالمية، من خلال برنامج التبادل والتدريب المجتمعي، مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبخاصة في الإقليم الفرعي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد مكنت هذه المساعدة الجهة المسؤولة عن التنسيق في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر ومنظمات غير حكومية مختارة من تحسين قدراتها في مجال صياغة الاقتراحات المتعلقة بالتنفيذ في إطار برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية. وأسفرت حلقة عمل نظمتها الآلية العالمية وجمعت بين ممثلين عن البرلمان ومنظمات المجتمع المدني عن نشر مبادئ توجيهية عن كيفية إصدار قوانين وطنية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

16 – وأسهمت الآلية العالمية بنحو 1.6 مليون دولار أمريكي في إقليمين فرعيين. وأسفرت هذه المساهمات عن صياغة اقتراحات استثمارية تبلغ قيمتها نحو 700 مليون دولار أمريكي.

الملحق الثاني

آسيا والمحيط الهادي

1 – قدمت الآلية العالمية دعما بلغت قيمته نحو 1.7 مليون دولار أمريكي لبرامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية في 28 بلدا من البلدان الأطراف في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وقد ولَدت مواردها التحفيزية تمويلا مشتركا أو التزامات بالتمويل بلغت قيمتها نحو 13.3 مليون دولار أمريكي. وتعاونت الآلية العالمية مع البلدان الأطراف، وأمانة الاتفاقية والشركاء المانحين في بناء الشراكات وتوجيه التمويل لتنفيذ الاتفاقية.

2 – في غرب آسيا، قامت الآلية العالمية بدعم برنامج العمل للإقليم الفرعي لغرب آسيا وتعبئة 000 350 دولار أمريكي من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط. واستكمالا لبرنامج العمل لهذا الإقليم الفرعي، وضعت الآلية العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي برنامج تشجيع الزراعة البعلية في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ومن مجموع تكاليف البرنامج البالغة نحو 5.5 مليون دولار أمريكي، تم تعبئة 000 800 دولار أمريكي من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط، وإيران والإمارات العربية المتحدة.

3 – وفي وسط آسيا، تتصدر الآلية العالمية اتفاق شراكة استراتيجية جمع بين مصرف التنمية الآسيوي (من خلال المبادرة الإقليمية للمساعدة التقنية 5941)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني (من خلال مشروعها الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، والمؤسسة السويسرية للتنمية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وانضم إليها مؤخرا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – وتشمل نواتج هذه المبادرة استثمارات بمبلغ 000 900 دولار أمريكي من الوكالة الألمانية للتعاون التقني/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مشاريع تجريبية وفي وضع مشروع لإدارة أراضي الرعي في قيرغيزستان (تبلغ تكلفته الإجمالية نحو 000 200 دولار أمريكي) مقدم إلى الوكالة الكندية للتنمية الدولية للنظر.

4 – وفي كازاخستان، مكنت الموارد التحفيزية المقدمة من الآلية العالمية الحكومة من أن تحصل، بالتعاون مع البنك الدولي، على منحة من الفئة باء من صندوق تنمية المشاريع التابع لمرفق البيئة العالمي بمبلغ 000 350 دولار أمريكي لوضع مشروع لإدارة الأراضي الجافة لمعالجة تدهور الأراضي في منطقة كاراغندا، كما قدمت الآلية العالمية موارد إضافية لتمويل عنصر في هذا المشروع يتعلق باحتجاز الكربون. وفي يونيو/حزيران 2003، وافق البنك الدولي/مرفق البيئة العالمي على منحة بمبلغ 5.27 مليون دولار أمريكي. من التكلفة الإجمالية للمشروع البالغة 9.7 مليون دولار أمريكي. وستسهم الآلية العالمية بمبلغ يصل إلى 000 100 دولار أمريكي كما أنها تتفاوض بشأن الحصول على تمويل مشترك من الشركاء المعنيين الآخرين.

5 – وتتعاون الآلية العالمية مع الإدارة الحكومية للغابات في الصين في سياق بناء الشراكة وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الوطني في الصين. واستجابة لطلبات محددة من إدارة الغابات باعتبارها الجهة المنسقة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الصين، وبالتعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية، قدمت الآلية العالمية دعما تقنيا لعملية تشاورية، ومولت اجتماعات استشارية لأصحاب المصلحة، وقدمت منحا تمويلية لأنشطة تجريبية وأجرت حوارا بناءً مع الشركاء في التنمية بشأن الأسباب الجذرية لأعراض التصحر في الصين. ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بالآلية العالمية

الملحق الثاني

كجهة إسهام حيوية في وضع إطار عمل بمبلغ 1.45 مليار دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الصين، على النحو المبين في خطة العمل الوطنية. ويتصدر مصرف التنمية الآسيوي هذه الشراكة بين مرفق البيئة العالمي والصين مع تمويل من البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى.

6 – واستجابة لطلبات من بلدان أطراف ومن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قدمت الآلية العالمية موارد لإعداد و/أو تنفيذ برامج العمل الوطنية في كل من اندونيسيا، وسري لانكا، وفييتنام، وكمبوديا، ونيبال، والهند. كما قدمت الآلية العالمية موارد، وجه فيها الدعم عن طريق أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لوضع برامج عمل وطنية في بابواغينيا الجديدة، وبالاو، وبنغلاديش، وتايلند، وتوفالو، وجزر سليمان، والفلبين، وفيجي، وميانمار، ونيوي.

7 – كما قدمت الآلية العالمية دعما إلى إيران لإنجاز برنامج العمل الوطني الخاص بها. وتجري حاليا عمليات مراجعة للبرنامج لمراعاة قضايا إدماج الاتفاقية والتطورات البيئية العالمية.

8 – وفي باكستان، ساعدت الآلية العالمية جمعية صون البيئة وحمايتها في وضع اقتراح لإدراج المجتمعات المحلية في المناطق البينية في مبادرة تابعة للصندوق العالمي للطبيعة بغرض إنشاء محمية في منطقة ثارباركير. وقدم اقتراح مشترك بين جمعية صون البيئة وحمايتها/الصندوق العالمي للطبيعة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أمانة مرفق البيئة العالمي للحصول على منحة لإعداد مشروع، يجري النظر فيها حاليا. كما قدمت الآلية العالمية موارد لجمعية صون البيئة وحمايتها للاضطلاع بأنشطة من خلال الآلية العالمية/برنامج التبادل والتدريب المجتمعي كنشاط سابق على الاستثمار لمشروع تابع لمرفق البيئة العالمي. وأنشئ مركز معلومات مكافحة الجفاف والتصحر، بدعم من الآلية العالمية للمساعدة في تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المتضررة، وتوفير التدريب في مجال ممارسات الزراعة الحرجية، وإنشاء مشتل، وتبادل الزيارات بين المجتمعات المحلية وبناء شراكات محلية.

9 – وتعمل الآلية العالمية حاليا، من خلال برنامج التعاون الممتد بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية مع منظمة الشباب من أجل العمل، وجمعية صون البيئة وحمايتها – باكستان وشراكة جنوب آسيا – نيبال لوضع مشروع لتمكين النساء المزارعات من اتخاذ قرارات تتصل بإدارة الموارد الطبيعية.

10 – وعلى المستوى الإقليمي، قدمت الآلية العالمية الدعم لشبكات البرامج المواضيعية الإقليمية في آسيا في مجال رصد التصحر وتقييمه (البرنامج الأول)، والزراعة الحرجية وصون البيئة (البرنامج الثاني)، وإدارة أراضي الرعي وتثبيت الكثبان الرملية (البرنامج الثالث)، وإدارة الموارد المائية (البرنامج الرابع)، وكذلك تعزيز القدرات في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف (البرنامج الخامس)، خلال الفترة الأخيرة.

الملحق الثالث

أمريكا اللاتينية والكاريبي

1 – منذ عام 2000، استفاد 19 بلدا في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية. وتجري حاليا صياغة أو استكمال برامج العمل الوطنية في كل من إكوادور، وانتيغوا وبربودا، وأوروغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبنما، والسلفادور، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس. ويجري حاليا تنفيذ برامج العمل الوطنية في كل من الأرجنتين، وبوليفيا، وغواتيمالا، وكوبا، والمكسيك.

2 – وفي البرازيل، بذلت جهود من أجل الحصول على موارد جديدة وإضافية خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية من خلال الروابط مع مرفق البيئة العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الآلية العالمية لمساعدة البرازيل في إعداد عنصر في مرفق البيئة العالمي مرتبط بالمشروع الذي يدعمه الصندوق في شمال شرق البرازيل. وقد أسفر هذا التعاون عن إصدار مذكرة توضيحية ضمن المجموعة باء في صندوق تنمية المشاريع التابع لمرفق البيئة العالمي طلبت فيها منحة تخطيط بمبلغ 000 300 دولار أمريكي. ودخل الاقتراح في ذخيرة مشروعات مرفق البيئة العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2003. وستتكلف مبادرة الآلية العالمية نحو 6 ملايين دولار أمريكي، في حين ستبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 56 مليون دولار أمريكي. وقامت الآلية العالمية بتعبئة 000 61 دولار أمريكي من التمويل التحفيزي لهذا الاقتراح. وعقدت الآلية العالمية منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين يضم ممثلين من الحكومات الاتحادية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والاتحاد الأوروبي، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة التعاون الفرنسية. وأمكن تحديد أموال تكميلية إجمالية بنحو 10.5 مليون دولار أمريكي يرتقب وصولها من هذا المنتدى .

3 – وكجزء من إسهامها في الشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المكسيك، خصصت الآلية العالمية دعما ماليا تحفيزيا لاستكشاف فرص استثمار عن طريق توفير خدمات بيئية كحافز لمكافحة تدهور الأراضي. وتتكامل هذه المبادرة مع المشروع المقترح التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعني بتعزيز البرنامج الوطني لمستجمعات المياه الصغيرة. وقد ساعدت هذه المبادرة في النهوض بدور الحافظة في معالجة القضايا ذات الفوائد البيئية الشاملة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهناك إمكانية واضحة لتكرار ذلك في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

4 – وبدأت الآلية العالمية، بالتعاون مع مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة العملية المؤدية إلى برنامج العمل للمنطقة الحدودية بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي، الذي سيخدم أيضا كأحد المدخلات في إعداد البرنامج الوطني في البلدين. ويسعى برنامج العمل للمنطقة الحدودية بين البلدين لعلاج المشاكل المتعلقة بتدهور الأراضي والجفاف، وصلاتها بالفقر والتنمية الريفية المستدامة، على أساس نهج يتدرج من القاعدة إلى القمة يراعي الظروف المحلية. ومن أجل وضع برنامج تشاركي للمفاوضات متعددة الأطراف لتنسيق برنامج العمل للمنطقة الحدودية بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي في الجمهورية الدومينيكية، أنشئ فريق عمل مشترك بين المؤسسات يضم تسع وزارات، وجماعات المجتمع المدني، والآلية العالمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتستهل حاليا عملية مماثلة في هايتي بدعم إضافي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

الملحق الثالث

5 – وقامت الآلية العالمية بدور تحفيزي في استكشاف مصادر تمويل في الجمهورية الدومينيكية وهايتي (هيسبانيولا) وعززت قدرات البلدين على الاستفادة من مصادر التمويل المحتملة. ومن أمثلة ذلك اعتماد وكالة التعاون والتنمية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية اقتراحين يتعلقان بمشروعين بمبلغ إجمالي قدره 000 536 دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في هيسبانيولا.

6 – وفي إقليم الغران شاكو أمريكانو الفرعي، تقدم الآلية العالمية المساعدة حاليا لحكومات الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا في إعداد برنامج عمل للإقليم الفرعي. وقد أسفر تقييم أجري لإطار مؤسسي إقليمي عن صياغة اقتراح ضمن المجموعة ألف في صندوق تنمية المشاريع التابع لمرفق البيئة العالمي للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإضافة إلى ذلك، حددت الآلية العالمية مصادر أخرى للتمويل، تشمل 000 359 دولار أمريكي من وكالة التعاون والتنمية للبلدان الأمريكية للإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للحد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في غران شاكو.

7 – ويجري حاليا صياغة برنامج عمل شبه إقليمي في إقليم بونا أمريكانا الفرعي حيث أقامت الآلية العالمية تحالفا استراتيجيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرحلة التنفيذ المتعلقة ببرنامج العمل شبه الإقليمي. وفي أنشطتها لجمع التبرعات، أسهمت الآلية العالمية في وضع اقتراح قدم إلى حساب الأمانة الإيطالي لمنظمة الأغذية والزراعة لصالح التنمية المستدامة لعنصر بونا أمريكانا في برنامج المعلومات والأمن الغذائي تبلغ قيمته 2.9 مليون دولار أمريكي.

8 – وفي أمريكا الوسطى، قدمت الآلية العالمية مبلغ 000 200 دولار أمريكي لتشجيع الشراكة مع أصحاب المصلحة في التنمية الريفية على الصعيد المحلي من أجل تحديد الاحتياجات والأولويات وفرص الاستثمار. وأقامت الآلية العالمية شراكات مع نظام التكامل لأمريكا الوسطى لتوفير الدعم التقني لبلدان الإقليم الفرعي. كما تتعاون الآلية العالمية مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأمانة الاتفاقية في إعداد برنامج تعاون على مستوى الإقليم الفرعي لتنفيذ برامج العمل الوطنية في أمريكا الوسطى واستكشاف عناصر لزيادة تطوير برنامج العمل على مستوى الإقليم الفرعي.

9 – وفي المنطقة الناطقة بالإنكليزية من الكاريبي، خصصت الآلية العالمية 000 150 دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع مبادرات متصلة بإدارة موارد المياه والتخفيف من هشاشة البيئة. وفي هذا الصدد، وبمناسبة مرور عشرة أعوام على انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي عقد في بربادوس في عام 1994 (بربادوس+10)، وصلاته بعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تعزز الآلية العالمية شراكاتها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الدول الأمريكية، والشركاء الآخرين من أجل تعبئة موارد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

10 – وفي إطار مبادرة الألفية لتخفيف الديون، اختارت الحكومة الإيطالية ومنظمات الأمم المتحدة الثلاث الموجودة في روما (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) بيرو بوصفه البلد المستوفي لمعايير استحقاق الانتفاع بعمليات مقايضة الديون. وبعد تفاعل مباشر للآلية العالمية مع جهة الاتصال المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بيرو، قدم اقتراح بمشروع يتكلف ما يقرب من 000 800 دولار أمريكي. وفي إطار تنفيذ برنامج العمل الوطني في بيرو، تقوم الآلية العالمية – من خلال شراكة مع الجهة المنسقة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وأمانة الاتفاقية – بوضع إطار شراكة مالية قطري من أجل

الملحق الثالث

تعزيز تعبئة الموارد في البلد. كما تستكشف الآلية العالمية حاليا فرص التمويل الإضافي لإدارة الموارد العابرة للحدود في مجالات الأولوية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في سياق خطة التنمية لبيرو – إكوادور.

11 – وفي إطار برنامج التبادل والتدريب المجتمعي، تقوم الاتفاقية، بالتنسيق مع جهات الاتصال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والشركاء الآخرين، بدعم عشرة مشاريع في سبعة بلدان. وقد أسفر الدعم التحفيزي الذي تقدمه الآلية العالمية عن تعبئة أكثر من مليون دولار أمريكي.

12 – كما تقوم الآلية العالمية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بدعم تنفيذ مشروع المواءمة بين السياسات العامة. وكجزء من هذه العملية، أصدرت المكسيك قانونا اتحاديا بشأن التنمية الريفية المستدامة يتضمن نظاما وطنيا لمكافحة التصحر. وتتعاون الآلية العالمية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توسيع النطاق الجغرافي للمشروع ليشمل بلدانا أخرى في الإقليم.

13 – وتعاون المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب منظمة الأغذية والزراعة في كوبا مع الآلية العالمية في تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة بناء القدرات بين بلدان الجنوب التي تضم كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي. وتوفر المبادرة التدريب في مجال النهج القائمة على أسس علمية لصياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها. وستنفذ المرحلة الثانية من المبادرة قريبا بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني وجهات أخرى وستتكامل مع المبادرات الجارية بشأن برنامج العمل الخاص بالمناطق الحدودية بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

14 – وتماشيا مع المبادئ التي وضعتها اللجنة العلمية والتكنولوجية، قامت الآلية العالمية، بالتعاون من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بتقديم دعم مالي لمبادرات تتعلق بصياغة برنامج إقليمي لوضع معايير ومؤشرات لقياس التصحر، أسفر عن عقد حلقات عمل شبه إقليمية في إقليمي أمريكا الوسطى والكاريبي الفرعيين. وفي هذا السياق، شجعت الآلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب في مجال المعايير ومؤشرات القياس، وبخاصة مع الاتحاد الأوروبي، وإيطاليا وبرنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر في منطقة البحر المتوسط.

15 – وفي ضوء البرنامج التشغيلي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي التابع لمرفق البيئة العالمي والذي اعتمد مؤخرا، تقوم الآلية العالمية حاليا بتعزيز الشراكات مع وكالات التنفيذ للمرفق.وتجري حاليا مفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع نهج قائم على أسس علمية لاستكشاف الفرص المحتملة للمرفق في الإقليم. وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري حاليا استكشاف فرص محددة في هيسبانيولا كما يجري التفكير في إعداد مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لصالح فنزويلا والمكسيك ونيكاراغوا.

16 – ووقعت، تحت رعاية مبادرة مؤتمر الأطراف السادس التزام تبادل بين حكومات الاتحاد الأوروبي والأطراف المتضررة من البلدان النامية بتحديد إجراءات لتعزيز دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في التنمية الريفية المستدامة – اتفاقات شراكة لدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني في بيرو والمبادرة المتعلقة بالموارد العابرة للحدود في الجمهورية الدومينيكية.

الملحق الرابع

معلومات عن الجهات المانحة
(بالدولارات الأمريكية)
الحسابان الثاني والثالث للآلية العالمية
بحسب الاتفاقات الموقعة/والأموال الواردة

	الجهة المانحة	1999	2000	2001	2002	2003		المجموع الفرعي
	كندا			31 950	59 986	50 988		
					22 069	16 431	1/	
					37 868			
الحساب الثاني					130 973			350 265
	الدنمارك			100 000				100 000
	فنلندا			150 739	353 567			504 306
	ألمانيا							100 000
	إيطاليا				150 758			150 758
	هولندا				112 454	118 969	1/	231 423
	النرويج		95 655	236 529	250 810	423 787		1 006 781
	البرتغال	100 000						100 000
	السويد		527 535		319 289	364 601		1 332 596
	سويسرا	64 329	71 461	74 905	75 758	75 758		435 045
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي			52 085				52 085
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية			50 000				
				250 000	250 000			550 000
	البنك الإسلامي للتنمية	12 000		20 000				32 000
	منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك)			40 000				
				350 000		300 000	2/	690 000
	مركز الكونغرس لمكافحة الجوع (الولايات المتحدة).			79 600	103 500			183 100
	البنك الدولي		250 000	50 000	250 000			
				25 000				575 000
	المجموع الفرعي	176 329	944 651	1 510 808	2 117 032	1 350 534		6 393 359
الحساب الثالث	الدنمارك			250 000				250 000
	مركز بحوث التنمية الدولية.				11 523			11 523
	الصندوق	2 500 000		1 000 000	1 000 000			4 500 000
	البنك الدولي		1 000 000		1 000 000			2 000 000
	المجموع الفرعي	2 500 000	1 000 000	1 250 000	2 011 523			6 761 523
	المجموع	2 676 329	1 944 651	2 760 808	4 128 555	1 350 534		13 154 882

1 – بالنسبة للمبالغ التي لم ترد بعد، حسبت القيمة المكافئة لها بالدولار الأمريكي على أساس السعر السائد في تاريخ الاتفاق. وستتغير القيمة المكافئة الفعلية بالدولار الأمريكي عند ورود المبالغ

2 – بانتظار وصول الموافقة بعد ترخيص مكتب المراقب المالي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.